

دور حقوق الملكية في تعزيز أداء الاقتصاد الجزائري دراسة تطبيقية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL خلال الفترة (2009-2021)

The role of property rights in enhancing the performance of the Algerian economy an applied study using the ARDL model during the period (2009-2021)

د. عبد اللاوي سمير¹، صحراوي جمال الدين²

¹ جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان (الجزائر)، samir.abdellaoui@univ-tlemcen.dz

² جامعة ابن خلدون - تيارت (الجزائر)، saraouikamal14@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/09/30

تاريخ القبول: 2022/09/18

تاريخ الارسال: 2022/07/10

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اختبار العلاقة بين أنظمة حقوق الملكية والأداء الاقتصادي، حيث يكمن دور حقوق الملكية في بعث الحوافز الاجتماعية والاقتصادية من خلال الإبداع والابتكار في ظل تطور مجتمعات المعرفة، ويوضح المؤشر الدولي لحقوق الملكية (IPRI) -سواء حقوق الملكية المادية أو الفكرية- حتميتها وضرورتها للتنمية.

ولتوضيح أثر حماية حقوق الملكية في عملية النمو للجزائر، تم تشخيص وتحليل مختلف المؤشرات والاستراتيجيات والإصلاحات المعتمدة لرفع مستويات اقتصاد الجزائر للفترة (2009-2021)، وتحقيقاً لهذه الغاية استخدمنا نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، وتشير النتائج إلى أن حقوق الملكية الفكرية ونقل الملكية لها أثر إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير والطويل، في حين أن حقوق الملكية المادية لها تأثير سلبي.

كلمات مفتاحية: حقوق الملكية المادية الخاصة، الملكية الفكرية، نقل الملكية، أداء الاقتصاد الجزائري، نموذج ARDL.

تصنيفات JEL: ب 22؛ ج 2؛ د 23.

Abstract :

This study aims to try to test the relationship between property rights systems and economic growth, where the role of property rights lies in sending social and economic incentives through creativity and innovation in light of the development of knowledge societies. The International Property Rights Index (IPRI) shows whether physical or intellectual property rights are a necessary imperative for development.

To clarify the impact of property rights protection on Algeria's growth process, various indicators, strategies and reforms adopted to raise the levels of Algeria's economy for the period (2009-2021) were diagnosed and analyzed. It has a positive impact on GDP per capita in the short and long term, while physical property rights have a negative impact.

Keywords: private physical property rights, intellectual property, transfer of property, performance of the Algerian economy, ARDL model.

JEL Classification Cods : B22 ; C2 ; D23.

المقدمة:

إن النمو الاقتصادي ناتج عن تأسيس لحقوق الملكية الخاصة، إذ يشترط توفر أربع دعائم أساسية وفق منظور الاقتصادي Caroline Guibert Lafaye، 2014 (التعريف الواضح لحقوق الملكية، الحصرية، سلامة الاستخدام) "الانتفاع"، الحرية التامة في التصرف في الملكية، تحويلها أو التنازل عليها...)، لهذا عدم تحديد حقوق الملكية له أثر سلبي على استعمال الموارد الاقتصادية، ويمكن للدول تعزيز الحرية الاقتصادية من خلال توفير هيكل ونظام قانوني فعال يحمي حقوق الملكية للملاك وإنفاذ العقود بطريقة متساوية، والمشكل الرئيس في الدول السائرة في طريق النمو (p v d) والدول الاشتراكية سابقا وفق تحليل الاقتصادي — Hernando de Soto لنظام الملكية الخاصة ليس في انعدام روح المؤسسة ولكن ما ينقص هو الوصول إلى أنظمة خاصة للملكية التي تحدد الإمكانيات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها، بحيث يمكن استخدامها لإنتاج أو ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع.

وبرغم اختلاف مستوى النمو الاقتصادي بين البلدان الذي لا يمكن رده بالضرورة إلى مدى توفر الموارد الطبيعية والإمكانيات المالية، بل إلى جودة إدارة المؤسسات (Kherallah, 2002, p.111) فهي تؤثر بصورة واضحة في الأداء الاقتصادي السائد في البلد، وهو ما ينعكس على حماية حقوق الملكية، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري شهد تزايد حدة المشاكل على مستوى الملكية المادية والفكرية، لذا قد سعت الجزائر جاهدة ومنذ سنوات إلى رفع مستويات النمو والتي كانت غير كافية، ومع حلول سنة 2001 حققت الجزائر انتعاشا نتيجة الطفرة النفطية مما انعكس إيجابا على بعض المؤشرات الاقتصادية ففي الأنظمة الريعية عادة تمنح حقوق استخراج النفط للشركات الحكومية والتي يكون هدفها دعم إيرادات الدولة وليس الربح، وبسبب السيطرة التامة للحكومات في هذه الأنظمة على قرار الإنتاج فهي توجه شركاتها بالاستمرار لاستخراج النفط وبيعه، حتى عند تدني أسعاره إلى مستويات متدهورة جداً، مثلما حدث في سنة 2014 حيث بلغ سعر البرميل النفط 40 دولار، ولكن هذا لا ينفي أنه يوجد تحديات أخرى تواجهها وتمثلة في خطر خرق العقود ومصادرة الدولة للممتلكات مما يؤثر سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، ولهذا فإن فهم الأسباب التي أدت إلى فشل الاستراتيجيات المنتهجة و الموضوعة منذ أمد طويل، تقتضي التعرف على الإمكانيات الاقتصادية للأصول، تكامل و إدماج جميع المعلومات المتفرقة للأصول في نظام واحد، تمكين الأفراد، تبادل الأصول، تأسيس شبكات و حماية المعاملات لأن كل جزء من الأرض، كل بناية، كل آلة، كل مخزون إلا وهو ممثل بسند ملكية، الذي هو علامة واضحة لعمليات مختلفة تربط كل هذه السلع مع بقية الاقتصاد....، لن يتأتى هذا إلا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية والفكرية، كون الجزائر صنفت ضمن المراتب الأخيرة من حيث مؤشر حقوق الملكية المادية PPR، ومؤشر حقوق الملكية الفكرية IPR، وبالتالي فإن العمل على زيادة حماية حقوق الملكية قد يكون أكثر أهمية بالنسبة للنمو في البلدان الصاعدة والنامية، ومن خلال دراسة التأثيرات المباشرة و غير المباشرة.

انطلاقاً مما سبق يمكننا طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ما هو تأثير حقوق الملكية وتحويلاتها على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وللإجابة عن هذه الاشكالية نطرح مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ما هي أهم الإصلاحات المؤسساتية والاقتصادية في الجزائر لدعم النمو الاقتصادي وتفعيل حماية حقوق الملكية؟
- هل تحسن مؤشرات حقوق الملكية المادية والفكرية يعزز قدرة أداء الاقتصاد الجزائري؟

■ فرضية الدراسة

- 1- حقوق الملكية المادية لها أهمية كبيرة بالنسبة للنمو في الجزائر.
- 2- حماية حقوق الملكية المادية لها أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي للجزائر.

■ أهمية الدراسة

إن إسهامات الدراسة تبين أيضا مدى مساهمة أنظمة حقوق الملكية في التأثير على النمو الاقتصادي خاصة مع التطورات التي شهدتها مختلف اقتصادات الدول، من أجل دفع عجلة التنمية انطلاقا من السياسات المتبعة والإصلاحات المطبقة على جميع المستويات، هذا يمكننا من تسليط الضوء على المشكلات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري كونه يمتلك موارد كبيرة سواء مادية أو مالية أو بشرية في الوقت الذي تظهر مشكلة سوء استخدامها وإدارتها ولا تخدم المصلحة العامة، مما عمل على تفاقم مشاكل أنظمة حقوق الملكية، خاصة في ظل التوجه إلى المشاريع الاستثمارية التي باشرتها الجزائر.

■ هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى إجراء ممارسة تحليلية عن مختلف أنظمة حقوق الملكية المادية والفكرية من خلال فهم أفضل للمؤسسات وديناميكيات التغيير والمحددات المختلفة لجودتها، وبذلك نكون سلطنا الضوء على العوامل المختلفة التي قد تؤثر على الأداء الاقتصادي للجزائر.

■ الدراسات السابقة

- دراسة الباحثين (François Facchini, 2018)، تركز هذه المساهمة على آثار تركيبة الإنفاق العام على النمو بالرجوع إلى فرنسا للفترة 1870-2010. باستخدام قاعدة بيانات جديدة تظهر أن العنصر الوظيفي الوحيد للنفقات الذي يساهم بشكل واضح في نمو الناتج الفرنسي هو الإنفاق الذي يهدف إلى حماية حقوق الملكية، باستخدام نموذج النمو الداخلي Barro (2013)، وباستعمال المتغيرات التالية (Expenditure on the protection of property rights، Spending on the welfare state، Spending to support the economy، Spending for state financing)، وحسب النتائج التحريية التي قام بها الباحثان تم التأكيد على الأهمية الحاسمة لحماية حقوق الملكية بالنسبة للناتج الداخلي الخام، والتي أبرزتها النظرية المؤسساتية الجديدة.

- دراسة (Mijiyawa, 2010)، حول محددات نوعية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة عن التقييم التحريي لأربع مقاربات نظرية (المقاربة الاقتصادية، الثقافية، التاريخية والسياسية) بأخذ عينة تتكون من 142 دولة (PED116 و PD26) في الفترة ما بين 1970-2005 باستعمال نموذج المربعات الصغرى OLS بين المتغيرات (PRP، PIB/Tete)

الدقيقة والمفسرة لاختلاف نوعية مؤسسات حقوق الملكية الخاصة ما بين الدول. (OL,Pro,Gini,Dem,Rn) ومن بين النتائج تم التوصل إلى أن المقاربة السياسية ممثلة في مؤشر الديمقراطية هي المقاربة

- دراسة الباحثان (Chong, 2000) ، حول العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي وجودة المؤسسات، باستخدام بيانات الفترة من 1972-1995، وبالاعتماد على بيانات (Business Environmental Risk Intelligence) التي تغطي ما يقارب 55 دولة متقدمة ونامية، وباستخدام تقنية VAR (vecteur autorégressif)، ووفق الباحثين هناك علاقة سببية تبدأ من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى تحسين نوعية المؤسسات، والنتائج المقترحة التي قدمها الباحثان، هي أن السياسات التي تهدف إلى إصلاح الدولة وجعلها أكثر فعالية من خلال حسن استعمال البيروقراطية، حماية حقوق الملكية، مكافحة الفساد، الحد من عدم اليقين، وبشكل عام تحسين جودة منتجاتها للنمو الاقتصادي يستغرق وقتا طويلا لتؤتي ثمارها. وما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تطرقنا إلى دور حماية حقوق الملكية في تعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري، وأن الحرية الاقتصادية تخلق بيئة إنتاجية وتشجع الاستثمار في كل من رأس المال البشري والمادي وتعمل على توفير فرص أكبر لأنشطة ريادة الأعمال، إن وجود مؤسسات السوق الحرة لا يعني عدم وجود مكان للتدخل الحكومي، بل يجوز للدول أن تتدخل في أنشطة السوق لتصحيح إخفاقات السوق، حيث ينظم القطاع العام الجيد بيئة منتجة لتشغيل اقتصاد السوق من خلال توفير السلع والخدمات العامة، وحماية حقوق الملكية، وإنفاذ العقود، وتوفير أنظمة نقدية مستقرة، وتشجيع التجارة الحرة وفرض لوائح قانونية أقل تقييدا (Minoo Farhadi, 2015, p.110).

■ خطة الدراسة

من أجل تحقيق هدف الدراسة قمنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث عناصر:

1. الإطار النظري للعلاقة بين حقوق الملكية والأداء الاقتصادي؛
2. تطورات حماية حقوق الملكية المادية والفكرية وعلاقتها بأداء الاقتصاد الجزائري؛
3. الدراسة القياسية لأثر حماية حقوق الملكية على النمو الاقتصادي للجزائر.

1-الإطار النظري للعلاقة بين حقوق الملكية والأداء الاقتصادي

إن النقاش الدائر حول الملكية تطور عن طريق ظهور نظرية حقوق الملكية من خلال أعمال إقتصاديّين مشهورين A.Alchian وآخرين وتزامنا مع سقوط الدول ذوات الملكية العمومية والملكية المشتركة، وظهور ونجاح الاقتصاديات المبنية على الملكية الخاصة (Barrère, 2001, p. 12) ، إن نظام حقوق الملكية هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرف مختلف الفاعلين الاقتصاديين وتنظم موقع كل فرد من خلال استعمال الموارد وبالتالي تحديد مجال الفرص، وكذلك تنظيم العلاقات وتوضيح أنظمة التحفيز وتوزيع الثروة في المجتمع (colin, 2004, p. 55)، ومن بين أشكال الملكية نجد الملكية الخاصة، الملكية العامة والملكية المشتركة.

وقد أظهر العديد من الاقتصاديين بأن مؤسسات حقوق الملكية لها تأثير حاسم على النمو في المدى الطويل، واعتبروا بأن حماية حقوق الملكية هي العامل الرئيس في النمو الاقتصادي، حيث تعامل North & Thomas (1973) و Tornell (1997)

مع قضية حماية حقوق الملكية من منظور تاريخي، ووضح كيف أن نمو الإنتاجية يرجع -إلى حد كبير- إلى تطوير المؤسسات التي جعلت من الممكن تقليل تكاليف المعاملات (François Facchini, 2018, p. 3).

وقد جعل الباحثان Besley&Ghatak (2010)، أربع قنوات أساسية والتي من خلالها يمكن أن يكون لحماية حقوق الملكية تأثير إيجابي على إنتاجية النظام الاقتصادي وتحقيق النمو، نذكرها على النحو التالي (François Facchini, 2018, p. 3)

القناة الأمنية "security channel"، قناة الكفاءة "efficiency channel"، قناة تخفيض تكاليف الحماية "reduced protection costs"، قناة تسهيل المعاملات "transactions facilitation".

من خلال هذه القنوات، يمكن القول بأن توفير الحماية الكافية لحقوق الملكية قد ينعكس بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، وذلك ما لاحظته Barro (1990)، بأن حماية حقوق الملكية تؤدي إلى زيادة الأرباح المتوقعة ولها آثار إيجابية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج TFP. كما نجد العديد من الدراسات التجريبية القائلة بأن حماية حقوق الملكية تلعب دوراً حاسماً في النمو الاقتصادي، حيث أظهر Abdiweli (2003) على سبيل المثال بأن استخدام مؤشرات الجودة المؤسسية المختلفة من خلال النظر في عدد كبير من البلدان أن مخاطر خرق العقود ومصادرة الدولة للممتلكات يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي، ونجد كذلك Jordahl& Berggren (2005) بأن حماية حقوق الملكية وكفاءة النظام الضريبي تساعد على النمو، وتوصل Dawson (2003) وRodrik وآخرون (2004) إلى نتائج مماثلة (François Facchini, 2018, p. 3).

لهذا يتطلب النظام الفعال لحقوق الملكية هياكل ملكية محددة جيداً، فصل الملكية عن السيطرة مع ما يترتب على ذلك من أثر إيجابي على توزيع الأصول وتوزيع الثروة والاستهلاك، وبالتالي إظهار قدرتها على تفضيل تنمية الدوائر الاجتماعية الفاضلة كون حقوق الملكية تخلق الحافزية للعمل وإنتاج الثروة في ظل عدم نجاعة دولة الطبيعة.

تؤكد الكثير من الأدبيات الاقتصادية على أن حقوق الملكية الخاصة مرتبطة بالنمو الاقتصادي والتنمية، إلا أن هناك مخاوف وتحذيرات مهمة لتطور الإجماع، بأن حقوق الملكية الخاصة قد تدمر الثروة، خاصة عندما يتعارض الاعتراف القانوني بالملكية الخاصة مع مؤسسات الملكية المشتركة الناشئة تلقائياً، ويعتمد أمن حقوق الملكية أيضاً على المؤسسات غير الرسمية، مثل الثقة بمؤسسات السوق، كما أن الحقوق القانونية ليست هي الحقوق الوحيدة ذات الصلة، كما يمكن للحقوق الاقتصادية وهي قواعد غير رسمية أن تؤثر على السلوك الفردي وتخلق حوافز لخلق الثروة، ومع ذلك لا يزال هناك اتفاق كبير حتى بين المدارس الفكرية المتناقضة في الاقتصاد المؤسسي، فإن حقوق الملكية الخاصة وخاصة الحقوق القانونية هي واحدة من أسس اقتصادات السوق (Cai, 2019, p.1).

2-تطورات حماية حقوق الملكية المادية والفكرية وعلاقتها بأداء الاقتصاد الجزائري

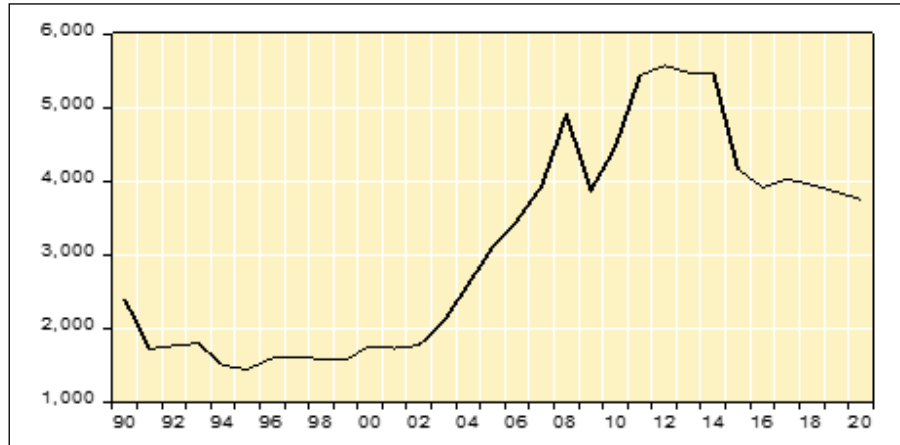
إن ترافق الإصلاحات الاقتصادية و الإصلاحات المؤسسية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي أعطيت لها أهمية كبرى لما لها من انعكاسات خاصة على أداء النمو الاقتصادي، فالأداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر، واستخدام مجموعة من المؤشرات الخاصة بإصلاح البيئة المؤسسية على عدد من الأصعدة منها حماية حقوق الملكية والحكومة والحرية السياسية وحجم الجهاز الحكومي، لتتوصل أن الحكومات ذات الحجم النسبي الأقل والأكثر كفاءة وفاعلية في تقديم الخدمات الحكومية والإشراف على الأسواق لديها قدرة أكبر على رفع النمو الاقتصادي (Farole, 2007).

لقد حقق الناتج المحلي الإجمالي لسنة 1990 بقيمة 3550 مليار دج وذلك راجع لظروف البلد في تلك الفترة ثم انتقل في سنة 1991 إلى 3422.6 مليار دج أيضا بسبب العشرية التي عاشتها البلاد وأثرت على الناتج المحلي بالإنخفاض، وبحلول سنة 2000 شهد الناتج المحلي ارتفاعا محسوسا حيث بلغ 3541.1 مليار دج نظرا لتحسن الأوضاع السياسية للجزائر، أما في سنة 2001 عرف الناتج المحلي الإجمالي أيضا ارتفاعا إلى ما يقدر بـ 3600.4 مليار دج بسبب الإصلاحات التنموية التي تبنتها الدولة من سنة 2001-2019، حيث سجلت سنة 2019 انخفاضا إلى 4500.4 مليار دج نظرا للوضع السياسي وكذا تداعيات انتشار الأزمة الصحية أزمة (كوفيد-19)، وعلى الرغم من مسيرة الإصلاح التي امتدت لعقود طويلة يلاحظ تذبذب معدلات النمو المحققة، والارتفاع الكبير في تدفقات عائدات تصدير البترول و النمو السريع في اتجاهات الإنفاق العام في الجزائر يطرح مشكلة إدارة هذه المداحيل.

2-1-نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في ظل البرامج التنموية في الجزائر 1990-2021

منذ بداية القرن الحالي شرعت الحكومة الجزائرية في تنفيذ سياسة تنموية جديدة، اختلفت تماما عن ما كان يطبق سابقا، سميت هذه السياسة سياسة الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالاقتصاد الجزائري، وفي نفس الوقت تحقيق أهداف التنمية المستدامة وذلك من خلال مجموعة من البرامج الخماسية تمثلت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) حيث خصصت ميزانية 525 مليار دج، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وخصصت له ميزانية قدرت بـ 14209.9 مليار دج، أما برنامج توطيد النمو الاقتصادي "برنامج التنمية الخماسي" (2010-2014) بلغت ميزانيته 15059.5 مليار دج بينما برنامج 2015-2019، وهو ما يوضحه الشكل التالي.

الشكل (01): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: تطور مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة 2000-2017، والبنك العالمي (WDI)، والديوان الوطني للإحصائيات (O.N.S.).

2-2- واقع حقوق الملكية المادية والفكرية في الجزائر

عرف الاقتصاد الجزائري تغيرات عديدة نتيجة للتطورات التي عرفها الاقتصاد العالمي (أزمة covid-19) نموذجاً، والتي كشفت تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات غير المستقر نتيجة للتقلبات التي يشهدها هذا القطاع، ومن هذا المنطلق البحث عن منافذ أخرى لإنعاش الاقتصاد كحتمية من أجل التنويع الاقتصادي كتشجيع القطاع الخاص وجلب استثمارات أجنبية مباشرة...، ولن يتأتى هذا إلا بإعطاء الأولوية لنظام حقوق الملكية المادية والفكرية من خلال حمايتها وتسجيلها واستعمالها كضمان من أجل الحصول على القروض. ويظهر هذا جلياً من خلال مقارنة بين هذه الدول من حيث مؤشر IPRI، والترتيب وفق مؤشر حقوق الملكية المادية PPR، وكذا مؤشر حقوق الملكية الفكرية IPR .

2-2-1- مؤشر IPRI والجزائر:

يعتبر مؤشر حقوق الملكية الدولي (IPRI) المؤشر الرئيسي لتحالف حقوق الملكية. حيث يسجل IPRI المؤسسات الأساسية لنظام قوي لحقوق الملكية المتمثلة في: البيئة القانونية والسياسية، وحقوق الملكية المادية، وحقوق الملكية الفكرية. حيث يعتبر المؤشر الوحيد في العالم المتخصص لقياس حقوق الملكية الفكرية والمادية. يغطي 129 دولة تقرير IPRI لعام 2021 حول أنظمة حقوق الملكية التي تؤثر على 98 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و94 بالمائة من سكان العالم.

حسب التقرير الدولي المختص في مجال حقوق الملكية من خلال مؤشر IPRI لسنة 2021، نلاحظ تحسن مؤشر حق الملكية الدولي للجزائر بمقدار 0.222 إلى 4.611، مما يجعلها في المرتبة 12 في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بين 15 دولة و100 على مستوى العالم، كما هو موضح في الجدول التالي.

الجدول (01): مؤشر IPRI

السنة	2009	2010	2013	2016	2019	2020	2021
IPRI	3.973	3.725	3.7	4.109	4.435	4.389	4.611

المصدر: (IPRI, 2021)

2-2-2- مؤشر حقوق الملكية المادية PPR لسنة 2021:

إن توفر نظام حقوق ملكية قوي وفعال يعزز ثقة الناس في فعاليته لحماية حقوق الملكية الخاصة، ويعتبر من بين الأنظمة الفعالة والمتكاملة من أجل تسجيل العقارات، كما يسمح ذلك بالحصول على التمويل لتحويل تلك الممتلكات إلى رأس مال، وكل هذا يستخدم لقياس حماية حقوق الملكية المادية الخاصة (PPR) (Levy-Carciente, 2020, p. 7).

الجدول (02): مؤشر حقوق الملكية المادية PPR

السنة	2009	2010	2013	2016	2019	2020	2021
PPR	4.553	4.273	4.5	5.251	5.549	5.636	6.006

المصدر: (IPRI, 2021)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن الجزائر تحتل المرتبة 89 عالميا والمرتبة 13 إقليميا بالنسبة لهذا المؤشر، مما يظهر تأخر الجزائر في مجال حماية حقوق الملكية واستعمالها كضمان للحصول على القروض سواء على الصعيد القاري أو العالمي.

2-2-3- مؤشر حقوق الملكية الفكرية لسنة 2021:

لا يمنح التنازل عن الحيازة الحصرية (مثل حقوق الملكية المادية)، إن فوائد الاستغلال الاقتصادي لحقوق الملكية الفكرية عديدة، فهي تبعث على توليد الحوافز الاقتصادية للبحث والابتكار، وكذلك تحفيز الانفتاح على الأفكار، والتشجيع غير المباشر للإبداع. حيث يعمل على تقييم شكلين رئيسيين من حقوق الملكية الفكرية، براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر من منظور قانوني وواقعي. (Levy-Carciente S. , 2020, p. 8)، كما يبينه الجدول التالي.

الجدول (03): مؤشر حقوق الملكية الفكرية IPR

السنة	2009	2010	2013	2016	2019	2021
IPR	3.691	3.417	3.4	3.613	3.994	4.071

المصدر: (IPRI, 2021)

ارتفع المؤشر الفرعي لحقوق الملكية الفكرية في الجزائر بنسبة 0.474 إلى 4.071 مع 4.99 درجة في مجال حماية الملكية الفكرية، و4.069 في حماية براءات الاختراع، و1.8 في حماية حقوق الطبع والنشر، و5.423 في حماية العلامات التجارية. وصنفت في المرتبة 12 إقليميا و105 عالميا، وهو من بين المؤشرات المهمة لتحفيز الابداع والابتكار.

2-2-4- مؤشر تحويل الملكية TP لدولة الجزائر لسنة 2020:

تكتسي أهمية هذا المؤشر في معرفة الإجراءات والوقت والتكلفة لنقل الملكية من فرد إلى فرد آخر وكذلك تسجيلها، كما يبينه الجدول التالي.

الجدول (04): الترتيب من حيث مؤشر تحويل الملكية TP

سنة	النتيجة
2009	38.4
2016	43.8
2018	43.8
2020	44.3

المصدر: من إعداد الباحثين تبعا لبيانات تقرير التنافسية العالمي (Doing business 2020)

يبرز لنا هذا الجدول ترتيب الجزائر من حيث مؤشر تسجيل أو تحويل الملكية (مدى سهولة أو تعقيد الإجراءات، عدد الأيام، تكاليف العملية) وبالأخص في المجال العقاري، وهو من بين المؤشرات المهمة لتحفيز الاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي، نجد أنه تم تسجيل قيمة 38.4 لسنة 2009 لتحسن مع حلول سنة 2020 إلى قيمة 44.3 وهي أقل من المتوسط، واحتلت المرتبة 165 من بين 190 دولة عالميا.

3- الدراسة القياسية لأثر حماية حقوق الملكية على أداء الاقتصاد الجزائري

توضح الدراسات في هذا الصدد أن تراجع زخم النمو في دول جنوب آسيا خلال السنوات الأخيرة مقارنة بدول شرق آسيا والمجموعات الجغرافية الأخرى يرجع إلى أن دول هذه المجموعة أولت أهمية كبيرة لحقوق الملكية، ففي حين ركزت الإصلاحات التي نفذت خلال الثمانينيات وبداية التسعينيات في الدول النامية على الإصلاحات التي لم تهم بإزالة التشوهات القطاعية وتعزيز مستويات حوكمة وشفافية المؤسسات وتعمل على تحقيق معدلات نمو مستدامة، يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر حماية حقوق الملكية وتحويلاتها على الأداء اقتصاد الجزائر، لهذا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ووفق ما جاء ضمن الدراسات السابقة مثل دراسة كل من A.G.Mijiyawa ، François Facchini وآخرين، تم صياغة نموذج نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بدلالة حقوق الملكية الفكرية والمادية ونقل الملكية ذات العلاقة.

3-1 نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج وأصعبها، وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يجمع عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، فإن *PIB* تكتب بالمتغيرات المستقلة على النحو التالي:

$$PIB_t = f(PPR_t, IPR_t, TP_t) \dots\dots\dots (1)$$

ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات يكتب النموذج كما يلي:

$$PIB_t = \alpha + \beta_1 PPR_t + \beta_2 IPR_t + \beta_3 TP_t \dots\dots\dots (2)$$

(+) (+) (+)

حيث إن:

PIB_t : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

PPR_t : يمثل حقوق الملكية المادية.

IPR_t : يمثل حقوق الملكية الفكرية.

TP_t : يمثل تحويل الملكية المادية.

يعتبر نموذج الـ ARDL الذي قدمه Pesaran et al (2001) أكثر النماذج ملائمة مع حجم العينة المستخدمة في هذا البحث (Pesaran, 1997) والبالغة 13 مشاهدة ممتدة من عام 2009 إلى 2021، لذا يمكننا نموذج الـ ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث يستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وأيضا في هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات المتغيرات المستقلة في المدين القصير والطويل. وتمتاز منهجية ARDL لتكامل المشترك عن أساليب التكامل المشترك الأخرى بإمكانية تطبيق منهجية اختبار الحدود لتكامل المشترك بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة $I(0)$ أو $I(1)$. فالشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار هو ألا تكون درجة تكامل أي من المتغيرات $I(2)$ ، ويتلخص تطبيق منهجية نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) (Pesaran and Pesaran, 1997) في النقاط التالية:

– اختبار الاستقرارية والسلاسل الزمنية

من أجل التأكد من شرط تطبيق اختبار ARDL و المتمثل في درجة تكامل السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة، بحيث يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما $I(0)$ أو $I(1)$ ، قمنا باختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة، ومن أجل تأكيد صحة فرضية عدم الاستقرارية للسلاسل (خالد محمد السواغي، 2016، ص296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكي – فولر المطور، لجميع المتغيرات محل الدراسة، وذلك للتأكد من أن كلها مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول $I(1)$ ، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني $I(2)$ أو أكثر، واختبار ADF يعتمد تطبيقه على درجة التأخير وتم تحديد هذه الأخيرة بدرجة تأخير صفر استنادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية، والجدول التالي يلخص اختبار ADF.

الجدول (05): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	الاحتمال	ADF^C	الاحتمال	ADF^C
PIB_t	0.17	-3.02	0.01	-2.68
PPR_t	0.13	-3.20	0.02	-4.58
IPR_t	0.013	-4.78	0.0009	-3.54
TP_t	0.002	-6.06	0.0000	-7.94

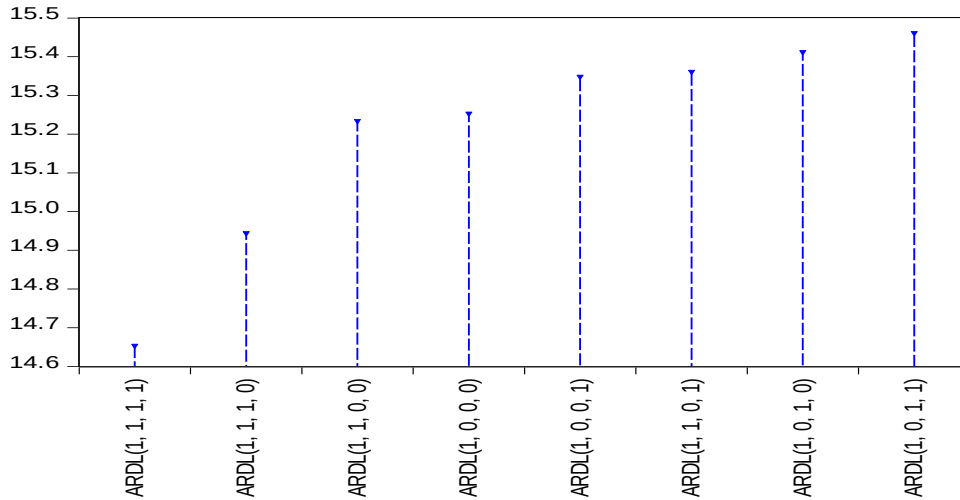
المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وبالتالي فإن هذه النتائج تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL وهذا الأخير يركز كذلك عند تحديده على درجة التأخير المثلى.

- اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (AIC، SC،HQ) لأربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية (VAR(p=0,1,2,3,4))

الشكل (02): اختيار فترة الإبطاء المثلى للنموذج
Akaike Information Criteria



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الشكل يتضح أعلاه أن فترة الإبطاء المثلى هي (1.1.1.1) وعلى هذا الأساس سوف يتم تقدير نموذج ARDL

- اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^P \delta_i \Delta GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^P \alpha_i \Delta PPR_{t-i} + \sum_{i=1}^P \omega_i \Delta IPR_{t-i} + \sum_{i=1}^P \sigma_i \Delta TP_{t-i}$$

$$\varphi_1 PIB_t + \varphi_2 Log PPR_t + \varphi_3 IPR_t + \varphi_4 TP_t + U_t$$

حيث $\delta, \alpha, \omega, \sigma, \theta$ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير، $\varphi_1, \varphi_2, \varphi_3, \varphi_4$ هي معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل الطويل و U_t هو البواقي.

لذا التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \varphi_1 = \varphi_3 = \varphi_2 = \varphi_4 = \varphi_5 \\ H_1 : \varphi_1 \neq \varphi_2 \neq \varphi_3 \neq \varphi_4 \neq \varphi_5 \end{cases}$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهج اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests) والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

الجدول (06): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

عدد المتغيرات	القيمة	
4	3.50	إحصائية F-statistics
حدود القيمة الحرجة		
الحد الأدنى I1	الحد الأدنى I0	مستوى المعنوية
3.2	2.37	% 10
3.67	2.79	% 5
4.08	3.15	% 2.5
4.66	3.65	% 1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول رقم (06) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (3.50) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.2) عند مستوى المعنوية 10% فإننا نقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

3-2 تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة واعتمادا على AIC (Akaike) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (1، 1، 1، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدولين (07) و (08).

الجدول (07): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
PPR	-1132.88	-3.95	0.01
IPR	2420.9	3.41	0.02
TP	176.86	8.03	0.00
C	-7446.64	-3.10	0.03
P(F-Statistique)=0.0 F-Statistique=7.76 R ² =0,93			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ القدرة التفسيرية الجيدة للنموذج، وهذا ما يدل عليه معامل التحديد (Bourbonnais, 2015) واعتمادا على نتائج التقدير فإن معامل التحديد بلغت نسبته 0.93، وبالتالي فإن المتغيرات المفسرة تشرح 93% المتغير التابع (PIB) و 7% المتبقية تفسره متغيرات أخرى غير مدرجة، إذن هناك علاقة قوية بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية.

ومن خلال اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student) (عطية، 2005، صفحات 197-198) نلاحظ أن كل معالم نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل ذات معنوية إحصائية.

يتضح من نتائج الجدول لمعاملات الأجل الطويل في إطار منهجية ARDL أن المتغيرات كلها معنوية إحصائيا بمعنى أنها تمارس تأثيرا معنويا إحصائيا في المدى الطويل على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عند المستوى (5%)، ونلاحظ أن إشارات المعلمات المقدرة جاءت تتوافق وأغلب الدراسات ونظرية الاقتصادية التي تخص PIB.

حيث يمكن تفسير معاملات الدالة على حقوق الملكية في المعادلة على النحو التالي:

- حماية حقوق الملكية المادية (PPR): كل تغير في وحدة واحدة يحدث تغيرا عكسيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1132.88.

- حقوق الملكية الفكرية (IPR): كل تغير في وحدة واحدة يحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 2420.9.

- نقل حق الملكية TP: كل تغير في وحدة واحدة يحدث تغيرا طرديا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 176.86.

أما فيما يخص معامل حد الخطأ (-1) ECM والظاهر في الجدول بـ (-1) CoinEq فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

أما اقتصاديا فالدالة المقدرة تتوافق اقتصاديا مع الاعتبارات التجريبية والنظرية التي تمت صياغتها سابقا، حيث نجد أنه بالنسبة لمعامل حماية حقوق الملكية المادية فإن إشارتها سالبة وهذا يدل على وجود علاقة عكسية بين المتغير التابع (PIB) والمتغيرات المستقلة، ولا تتفق هذه الإشارة مع الإشارة المتوقعة من طرف النظرية الاقتصادية، أما حقوق الملكية الفكرية ونقل الملكية فإن إشارتها موجبة، وهذا يدل على وجود علاقة طردية مع المتغير التابع (PIB).

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول (08): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	T الحسوبة	الاحتمال
PIB (-1)*	-1.683469	-4.082942	0.0151
PPR(-1)	-1907.173	-3.037840	0.0385
IPR(-1)	4075.544	2.943074	0.0423
TP(-1)	297.7517	3.595736	0.0228
D(PPR)	-956.0160	-2.569752	0.0620
D(IPR)	2028.276	3.003093	0.0398
D(TP)	212.6357	4.647167	0.0097
c	-12536.20	-2.665711	0.0561
CointEq(-1)	-1.683469	-5.920298	0.0041
Cointeq = PIB - (-1132.8825*PPR + 2420.9199*IPR + 176.8679*TP - 7446.6458)			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من الجدول (08) أن كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا PPR في الفترة الحالية وبفترة إبطاء واحدة وكذلك التضخم الآتي.

3-3 الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

الجدول (09): اختبار ارتباط سلسلة البواقي

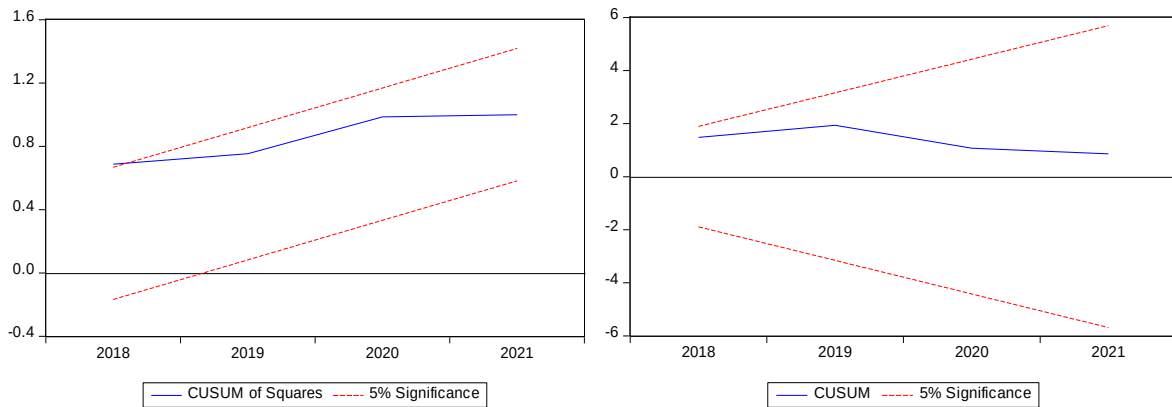
اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H ₀): لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	1.584235	Prob F (2,22)	0.2972
Obs*R-au carré	4.147000	Prob Chi-Square (2)	0.0417
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H ₀): ثبات التباين			
F-statistique	1.11	Prob F (1,25)	0.31
Obs*R-au carré	1.21	Prob Chi-Square (1)	0.27
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
فرضية العدم (H ₀): البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً			
Jarque-Bera	0.29	Prob	0.86
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H ₀): النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	1.24	Prob	0.30
F-statistique	1.54	Prob	0.30

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول تؤكد نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج مايلي:

- ✓ يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.29 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بأنه لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار.
- ✓ يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.31 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يجعلنا نقبل فرضية عدم القائلة بثبات تباين البواقي.
- ✓ بخصوص التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية (Bourbonnais, 2015, p.156) فإن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.86 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يؤكد قبول فرضية عدم القائلة إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- ✓ يبين اختبار Ramsey أن النموذج لا يعاني من مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي، ودلالة ذلك أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.30 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.
- ✓ يبين اختبار الاستقرار الهيكلي (Pesaran 1997 and Pesaran) لنموذج (Stability Test) أنه مستقر.

الشكل (03): اختبار CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

الخاتمة

رغم الإصلاحات الاقتصادية والبرامج التنموية الممتدة من 2000-2021، ومن أجل الخروج من دائرة المشكلات والحد منها والنهوض بالاقتصاد الوطني، لقد تبنت الجزائر برامج تنموية عديدة هدفت إلى إنعاش الاقتصاد الوطني وتحسينه، لضمان أداء اقتصادي يعمل على تحسين المستوى المعيشي وزيادة الرفاهية، إلا أنها لم تفلح في مواكبة التغيرات الحاصلة في مجال الملكية المادية وتحويلها، خاصة استعمال الملكية كضمان من أجل الحصول على القروض لتمويل المشاريع الخاصة وجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أما بالنسبة لحماية الملكية من المصادرة وتحويلاتها مثلا وكذلك تسجيل الملكية مازالت الدولة تسعى جاهدة من أجل الإسراع في معالجة الملفات الخاصة بالتسوية المادية لمختلف العقارات مهما كان نوعها في الأجل القصير والمتوسط، ووضعية مثل هذه سوف تزيد من التكلفة التي يتحملها المتعاملون، وتصبح بيئة الأعمال غير مناسبة، وهو ما تعكسه التقارير حول ترتيب الجزائر لمؤشر حقوق الملكية، مما يعمل على التأخير في الاستثمارات الخالقة لمناصب العمل.

لذا توفر نظام حقوق ملكية قوي وفعال يعزز ثقة الناس في فعاليته لحماية حقوق الملكية الخاصة وتحويلاتها، ويعتبر من بين الأنظمة الفعالة والمتكاملة من أجل تسجيل العقارات، كما يسمح ذلك بالحصول على التمويل لتحويل تلك الممتلكات إلى رأس مال، هذا ما دفع بالدولة إلى استحداث أنظمة الملكية المادية عن طريق القوانين والمراسيم المنظمة لها إلا أن هناك شبه إجماع على عدم فعالية السياسات المتبعة في ذلك، نتيجة لعجز العديد من هذه السياسات عن تحقيق أهدافها، وهو ما استندت إليه النتائج التجريبية لهذه الدراسة من خلال تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL، لأثر حقوق الملكية على الأداء الاقتصادي خلال الفترة 2009-2021، وتشير النتائج إلى وجود علاقة طردية بين حقوق الملكية الفكرية وتحويل الملكية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة سلبية بين حقوق الملكية المادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- النتائج:

- إن حماية حقوق الملكية الخاصة، يحفز ويطمئن المستثمرين على قدرتهم على التمتع بعوائد استثماراتهم، ويشجعهم على زيادة الاستثمارات وتخصيص مواردهم بكفاءة، ويعتمد أمن حقوق الملكية أيضا على المؤسسات غير الرسمية، مثل الثقة بمؤسسات السوق، كما أن الحقوق القانونية ليست هي الحقوق الوحيدة ذات الصلة، كما يمكن للحقوق الاقتصادية وهي قواعد غير رسمية أن تؤثر على السلوك الفردي وتخلق حوافز لخلق الثروة، ومع ذلك لا يزال هناك اتفاق كبير حتى بين المدارس الفكرية المتناقضة في الاقتصاد المؤسسي، فإن حقوق الملكية الخاصة وخاصة الحقوق القانونية هي واحدة من أسس اقتصادات السوق.

- أنظمة الملكية تمثل محددًا رئيسيًا للأداء الاقتصادي، والذي سيساهم لاحقًا في تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق تشجيع الاستثمار إلا أن نتائج هذه الدراسة توضح طبيعة العلاقة السلبية بين حقوق الملكية المادية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كما أشارت النتائج التجريبية إلى وجود علاقة طردية بين حقوق الملكية الفكرية وتحويل الملكية والمتغير التابع (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، وهو ما ينفي صحة الفرضية 1.

- إن حماية حقوق الملكية المادية مهمة للأداء الاقتصادي، إلا أن في الجزائر وحسب النتائج المتوصل إليها لها تأثير إيجابي ومعنوي وهذا ما يفسر بطء الإصلاحات الاقتصادية والقانونية، وعدم إعطاء الأولوية لأنظمة حقوق الملكية، وهذا ما ذهب إليه الباحثان (Lin & Nugent، 1995)، أكد على أن آثار البنية القانونية التي تعمل بشكل جيد وحقوق الملكية الآمنة هي مشروطة بالمؤسسات التكميلية الأخرى، على سبيل المثال حقوق الملكية الآمنة قد لا تحسن النمو في ظل غياب تسهيلات ائتمانية سليمة، لهذا يتطلب النظام الفعال لحقوق الملكية هياكل ملكية محددة جيدا، فصل الملكية عن السيطرة مع ما يترتب عن ذلك من أثر إيجابي على توزيع الأصول وتوزيع الثروة والاستهلاك، وبالتالي إظهار قدرتها على تفضيل تنمية الدوائر الاجتماعية الفاضلة كون حقوق الملكية تخلق الحافز للعمل، وإنتاج الثروة في ظل عدم نجاعة دولة الطبيعة، وهو ما يؤكد صحة الفرضية 2.

- التوصيات

- مراجعة أهداف السياسات المنتهجة من طرف الحكومة الجزائرية خاصة ما تعلق بحماية حقوق الملكية الخاصة التي تعطي فرصا أكبر لخلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة PME.

- جذب رؤوس الأموال التي تعتبر العامل المحرك للنمو الاقتصادي والتي تبحث دائما عن المناخ الأكثر ملاءمة من خلال التسهيلات الإدارية والعقارية والمعلوماتية والقانونية وأنظمة خاصة للملكية، التي تحدّد الإمكانيات الاقتصادية على أساس قانوني لأصولها بحيث يمكن استخدامها لإنتاج، ضمان أو تأمين قيمة جديدة في سوق أوسع.

قائمة المراجع

- المراجع باللغة العربية

- 1- آرثر أوسيلقان، ستيفن إم شفرين وستيفن ج. بيرز، الاقتصاد الكلي "المبادئ الأساسية والتطبيقات والأدوات، صائع علمية ناشرون، الطبعة الأولى، 2014.
- 2- بن رمضان أنيسة، دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة وأثرها على النمو الاقتصادي، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014
- 3- بول سامويلسون، ويليام د. نوردهاوس، بمساعدة مايكل ج. ماندل، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الطبعة الخامسة عشرة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
- 4- تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، تاليف جون كينيت جالبرايت، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، من إصدار المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت، عالم المعرفة سنة 2000.
- 5- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، 2005، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ص 197-198.
- 6- مالكوم روترفورد Malcolm Rutherford، المؤسسات في علم الاقتصاد "المؤسسات القديمة والجديدة"، ترجمة نادر ادريس التل، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص 180.

- المراجع باللغة الأجنبية

- 1- Bourbonnais, R. (2015). Économétrie Cours et exercices corrigés (éd. 9e édition). Dunod.
- 2- Cai, M. M. (2019, march). The politics of land property rights. Journal of Institutional Economics.
- 3- Chong, A. E. (2000). Causality and Feedback between Institutional Measures and Economic Growth. Economics and Politics, 12(01), pp. 69-81.
- 4- Farole, T. A.-P. (2007). "Working".
- 5- François Facchini, E. S. (2018). Public spending structure, minimal state and economic growth in France (1870–2010). Economic Modelling, pp. 151-164.
- 6- Kherallah, M. a. (2002). "The new institutional economics: applications for agricultural policy research in developing countries: "New institutional economists are the blue-collar guys with a hearty appetite for reality.".
- 7- Oliver Williamson, 2000a. "Agrekon, 41(2), pp. 110-133.
- 8- Levy-Carciente, S. (2020). International property right index. Property Right Alliance.

- 9- Mijiyawa, A. G. (2010). Institutions et Développement : Analyse des Effets Macroéconomiques des Institutions et de Réformes Institutionnelles Dans les Pays en Développement. Abdoul' Ganiou Mijiyawa. Institutions et Développement : Analyse des Effets Macroéconomiques des Institutions et de Réformes InstitutioSciences de l'Homme et Société. Université d'Auvergne – Clermont-Ferrand I.
- 10- Minoo Farhadi, M. R. (2015). Minoo Farhadi, Md. Rabiul Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies. World Development, 72, p. 110.
- 11- Pesaran, H. M. (1997). Working with microfit 4.0: An introduction to econometrics.

مواقع الانترنت:

- 1- IPRI, A. (2021). Retrieved from <https://www.internationalpropertyrightsindex.org/country/algeria>
- 2- Levy-Carciente, D. S. (2020). *International property right index*. property right Alliance. Récupéré sur <https://www.internationalpropertyrightsindex.org/>